**في الذكرى الخامسة عشرة لهجوم 11 أيلول الدامي!**

**( ولادة قانون العدالة ضد رعاة الأرهاب)**

[أمين عاطف صليبا](http://www.annahar.com/author/2238-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%81-%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%A7)

جريدة النهار تاريخ 12 أيلول 2016

تزامنت الذكرى مع موافقة مجلس النواب الأميركي على مشروع "قانون العدالة ضد رعاة الأرهاب"،الذي كان قد سبقت الموافقة عليه من قبل مجلس الشيوخ بالاجماع،وهو يتيح لأهالي ضحايا 11 أيلول مقاضاة المملكة العربية السعودية كدولة أمام القضاء الأميركي.لقد سبق أن كتبت مقالة قانونية عن هذا الموضوع في ايار الماضي،عندما صوت مجلس الشيوخ الأميركي بالموافقة على إصدار مثل هذا القانون،وحذّرت في حينه أن مثل هذا التصرف يُدمّر مبادىء القانون الدولي،ومبدأ حصانات الدول،ولا يجوز ملاحقة السعودية كدولة أمام القضاء الأميركي. وقد تشاركت مع عدة قانونيين بالتحذير من مغبة السير بمشروع هذا القانون،لكن على ما يبدو كان التصميم الأميركي في أوساط الكونغرس يعلو على كل المبادىء والقوانين والأعراف الدولية،ليصدر هذا المشروع – بالأجماع – عن الكونغرس،سالكاً طريقه بأتجاه البيت الأبيض،حيث لم يعد هناك من مانع قانوني لجعله نافذاً،سوى استعمال الرئيس أوباما حق الفيتو - وهذا ما هو متوقع حسب مصادر البيت الأبيض - الذي من شأنه أن يعيد القانون مرة ثانية للتصويت عليه من قبل الكونغرس بمجلسيه وذلك بنسبة ثُلثي الأعضاء،وفي حال حظي التصويت الثاني على نسبة الثلثين، لا يعود بأمكان الرئيس الأميركي – الحالي أو الجديد – وقف التنفيذ.هذا القانون،غير المسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، لم أستطع فعلاً ايجاد تصنيف له،إن لجهة صلاحية من أصدره،أو لجهة مضمونه!! صحيح أن المُشرع الأميركي،قد سمح بمقاضاة الدول أمام القضاء الأميركي،لكن حصرها بالدول التي يُصنفها القانون الأميركي بأنها دول أرهابية ( ايران – سوريا – كوريا – وغيرها قبل ان تزال عنها تلك الصفة [ليبيا على سبيل المثال]). هنا نسأل هل ان هذا التشريع قد أعتبر ضمناً أن السعودية،دولة أرهابية!!!! لا أظن ذلك.ولذا أرى أن هذا القانون في حال صيرورته قانوناً،يعتريه تشويهات لا يمكن تجاوزها في علم القانون،إذ بأي حق وبأي صلاحية،يقوم الكونغرس الأميركي،بأصدار مثل هذا القانون،هل أعتبر نفسه – أي الكونغرس – أنه نواة حكومة كونية،تُشرّع على هواها وعلى دول العالم الأنصياع لتلك التشريعات،على حد علمنا القانوني المتواضع لا وجود لمثل هذه الحكومة في النظام الدولي،وأميركا بتشريعها السابق الذي أجاز ملاحقة الدول الأرهابية من قبل قضائها الداخلي،لم تكن قادرة على وضعه موضع التنفيذ لو لم تكن مُتكئة على قرارات مجلس الأمن. على الكونغرس الأميركي أن يتحلى ببعد النظر،وأن لا يتكل فقط على أن ردة فعل السعودية،لن تتخطى قرار سحب الاستثمارات البالغة 750 مليون دولار من أسواق الولايات المتحدة الأميركية – وهنا لا بدّ من التوضيح أن سحب تلك الاستثمارات بالصورة الفورية،يعرض السعودية لخسارة 49% من قيمتها وفق ما يراه خبراء الأقتصاد – وستبقى السعودية بحاجة الى أميركا وضماناتها، في الوضع الحالي للعالم العربي والخليجي،حيث ينطبق على أميركا القول المأثور "فيك الخصام وانت الخصم والحكم".ربما هذا الرأي سابق لأوانه،حيث من المتوقع ان لا يبصر النور مثل هذا القانون،على الأقل قبل النصف الثاني من العام 2017. ومما يزيدنا التمسك بهذه القناعة،ما رافق التصويت من وقائع،إن لجهة أختيار التوقيت المتزامن مع الذكرى الخامسة عشرة للمجزرة،وكيف ضجّ مجلس النواب بالهتافات والتصفيق عند اقرار القانون – هذه واقعة قلّ حصولها في أميركا – أو لجهة طريقة التصويت على القانون،بحيث لم يُطبّق مبدأ التصويت الفردي المسجل،بل طُبِّقت طريقة الأقتراع الصوتي،مما يعني أن النواب الديمقراطيين المؤيدين للرئيس أوباما،لن يكونوا محرجين،عند التصويت مرة ثانية على القانون، في حال استعمل الرئيس حقه بالفيتو،وذلك من خلال التراجع عن تصويتهم السابق الذي حصل من دون تسجيل فردي.قد تكون هذه الواقعة بمثابة الكوة التي سيتمكن الرئيس الأميركي من ابطال مفاعيل هذا القانون،غير المسبوق على الصعيد الدولي،حيث من حق الدول أن تتساءل من سيكون اللاحق لدولة السعودية في هذا المجال،وعلى أميركا ان تتبصر المستقبل،وتسأل نفسها،ألآ تتوقع صدور قوانين داخلية في الدول المعنية من شأنها الحاق الضرر على الأقل بمصالحها وشركاتها ومواطنيها حول العالم!